الأمم المتحدة S/PV.8035

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٠٣٥

الأربعاء، ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أبو العطا	مصر
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينتزا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد يورينتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكاو
	الصين	السيد وو هاتاو
	فرنسا	السيدة غيغين
	كازاخستان	السيد طميش
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيزن
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

رسالة مؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2017/653)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1727233 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

رسالة مؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2017/653)

الرئيس: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2017/734، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته أوكرانيا، إيطاليا، السويد، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/653، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٧، موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وإيطاليا، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، والسنغال، والسويد، والصين، وفرنسا، وكازاخستان، ومصر، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان

الرئيس: نال مشروع القرار ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٣٧٢ (٢٠١٧).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): ترحب المملكة المتحدة باتخاذ المجلس بالإجماع القرار ٢٣٧٢ (٢٠١٧)، الذي يجدد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. بصفتي القائم على الصياغة، أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على تعاونهم.

أود أن أشيد على وجه الخصوص بفيونا بليث التي تعمل في فريقي على صياغتها التي تستحق الثناء بشأن الصومال، حيث أنها ستغادر نيويورك للعمل لدى الأمم المتحدة في الصومال.

إن استمرار وجود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أمر بالغ الأهمية لمواصلة إحراز التقدم، وترسيخ رؤية الرئيس فارماجو للإصلاح من أجل إتاحة الوقت أما الصومال لبناء قدراته الأمنية. والتحديات المقبلة هائلة. ولكن المجلس أعاد اليوم، مرة أخرى، الالتزام بدعم هذه الرؤية. وهي نقطة تحول هامة بالنسبة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وللبلد. وللمرة الأولى خلال ١٠ سنوات من نشر بعثة الاتحاد الأفريقي، يبدأ مجلس الأمن في تخفيض العدد الإجمالي للأفراد العسكريين المنتشرين في الصومال.

وهناك الكثير من المؤشرات على التقدم الذي أحرزه الصومال. إن خفض عدد القوات الدولية والبدء في عملية نقل المسؤولية الأمنية إلى الصومال ذاته، هو بالتأكيد أحد هذه المؤشرات. وما كان للتقدم أن يتحقق لولا شجاعة وتضحية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. إن الالتزام والمثابرة اللذين أظهرتهما البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي في وجه التهديد الوحشي قد وفر حيزا للصومال كي تجري العمليات الانتخابية الناجحة وتبدء في المهمة البطيئة لبناء الدولة.

أما الآن، فقد حان الوقت لاتباع نهج جديد تجاه الأمن، لا يركز فحسب ز على التصدي للتهديد الذي تشكله حركة الشباب، ولكن أيضا على بدء الانتقال التدريجي للمسؤولية الأمنية إلى قوات الأمن الصومالية نفسها. سيستغرق ذلك وقتا، بيد أنه في مؤتمر لندن بشأن الصومال الذي انعقد في أيار/مايو، اتفق الصومال و ٤٢ من الشركاء الدوليين على ميثاق أمني لإصلاح القطاع الأمني من أجل تمكين الصومال من توفير الأمن والحماية اللذين تمس حاجه شعبه إليهما ويستحقهما. وتريد الصومال مجابهة هذا التحدي. ونحن جميعا على استعداد لدعم البلد. نتطلع إلى مواصلة دعم التقدم المحرز، ونحن ممتنون لاستمرار وجود بعثة الاتحاد الأفريقي، من أجل تمكين الصومال من تحقيق الازدهار.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): نرحب باتخاذ المجلس القرار ٢٣٧٢ (٢٠١٧) بالإجماع، وهو القرار الذي يجدد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وهي البعثة التي ما برحت تضطلع بدور حيوي للغاية، وحتى الآن، تؤدي دورا أساسيا في دعم السلام والمصالحة في الصومال. إننا نشكر المملكة المتحدة على جهودها، بصفتها القائمة على الصياغة، في تيسير المفاوضات بشأن قرار اليوم، وجميع أعضاء مجلس الأمن على دعمهم.

إن الآفاق الإيجابية التي نراها اليوم بجلاء في الصومال والاستقرار النسبي تكاد تكون مستحيلة لولا إسهام بعثة الاتحاد الأفريقي. وإذا أُغفلت تلك النقطة، كما يحدث ذلك أحيانا، فمن الممكن أن يكون وزن أي رأي بشأن حالة السلام في منطقة القرن الأفريقي ضئيلا جدا. ويسعدنا أننا لم نصادف ذلك أثناء المفاوضات الشاقة بشأن القرارات. ولا شك في أن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تعمل حاليا في بيئة مختلفة واقتراح تشكيل البعثة يدل على النجاح العملي والمكاسب التي تحققت على مدى السنوات العشر الماضية.

يجتاز الصومال مرحلة هامة في توطيد مؤسسات الدولة فيه، بما في ذلك بناء قواته الأمنية الوطنية، الأمر الذي سيمهد الطريق للانسحاب التدريجي لبعثة الاتحاد الأفريقي استنادا إلى الظروف القائمة. وهذا إنجاز تاريخي لشعب الصومال. هذا لا يعني أن التحديات الأمنية التي يواجهها البلد قد تم التصدي لها كلها. وعلى الرغم من المكاسب السياسية والأمنية التي تحققت في السنوات الأخيرة، فإن الصومال لا يزال أمامه شوط طويل يقطعه في تحقيق الإنعاش بعد انتهاء النزاع والمساعي لبناء السلام.

وفي هذا الصدد، فإن دور بعثة الاتحاد الأفريقي سيظل بالغ الأهمية في تقديم الدعم للعملية السياسية والمصالحة، وبناء السلام، وبناء القدرات، وإصلاح القطاع الأمني، ولجهود المساعدة الإنسانية في البلد. ويتعين أن تضطلع بولايتها عناصر ثلاثة، وأن تقلص تدريجيا وتتحول إلى كيان واحد تتحمل المسؤولية عنه الصومال. ويجب أن تكمل العناصر الثلاثة بعضها بعض في تنفيذ المهام الصادر بها تكليف. لم يرد القرار الحالي العنصر المدني على النحو المتوخى في بيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المؤرخ ١٢ تموز/يوليه، وهذا أمر نرى أنه إغفال خطير. ويحدونا الأمل في أن يتم تصحيح هذا الأمر في المستقبل. ومع ذلك، فإننا نقدر ما حققه القائم على الصياغة.

ونود أن نسترعي انتباه المجلس إلى النقاط الرئيسية التالية.

أولا، كل من الاستعراض المشترك ورسالة الأمين العام (S/2017/653) يسلم بالحاجة إلى ضمان تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لبعثة الاتحاد الأفريقي، واحتمال أن يشمل الأنصبة المقررة للأمم المتحدة من أجل سد الفجوة في توفير الموارد للبعثة إلى الصومال. نتطلع إلى تقرير الأمين العام بشأن التمويل المستقبلي لبعثة الاتحاد الأفريقي بحلول تشرين الثاني/نوفمبر. ويحدونا الأمل في أن نتمكن من أن ننظر إلى الصورة الأكبر في الصومال كي لا تذهب سدى المكاسب التي تحققت في السنوات الأخيرة، من خلال الجهود الهائلة والتضحيات الكبرى. وسيشكل ذلك تقاسم تقاسم في الأعباء من ناحية عملية.

ثانيا، تتطلب العملية الانتقالية، استنادا إلى هيكل أمني وطني متسق، التعجيل بتقييم درجة الاستعداد التعبوي لقوات الأمن الصومالية، الذي سيحدد، في جملة أمور، الثغرات الحرجة والأولويات في دعم قوات الأمن الوطنية الصومالية. ومع ذلك، فإن الافتقار إلى التنسيق ودعم التعزيز المتبادل من جانب الشركاء هو مدعاة للقلق، لأنه قد يؤخر أو يؤثر سلبا على الانتقال المتوخى لبعثة الاتحاد الأفريقي. وبالمثل، فمن المهم كفالة التعاون والتنسيق فيما بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وقوات الأمن الوطنية الصومالية على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال منتدى التنسيق للقيادات العليا من أجل تعزيز جهود التنسيق على أرض الواقع، استنادا إلى نتائج الاستعراض المشترك.

ختاما، نعتقد أنه ينبغي أن تسترشد القرارات بشأن سير الفترة الانتقالية في الصومال، بإمعان النظر في الحالة على الأرض في البلد. وهذا هو السبب في أنه كان من المهم أن يدرك القرار الذي اتخذناه اليوم الحاجة إلى تقييم مستمر وشامل لبعثة الاتحاد الأفريقي، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي وحكومة الصومال الاتحادية من أجل تقييم العملية وتقديم التوصيات بشأن الانتقال التدريجي المهام من بعثة الاتحاد الأفريقي لتصبح مسؤولية الأمن الصومالي، مع مراعاة الحاجة إلى إجراء تقييم موضوعي للقدرات.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب المملكة المتحدة باتخاذ المجلس القرار ٢٣٧٢ (٢٠١٧)، الذي يجدد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

نود أن نشكر القائمة على الصياغة، المملكة المتحدة، على عملها الممتاز بشأن نص القرار.

وما فتئت بعثة الاتحاد الأفريقي تقوم بعمل هائل في السنوات الأخيرة. ونود أن نثني على الاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة لجهودهم، وعلى بعثة الاتحاد الأفريقي، لدفعها ثمنا باهظا ممثلا في الأرواح البشرية التي خسرتها في سبيل هذه القضية. وفي الشهر الماضي، حققت الحكومة الصومالية الكثير من التقدم، من الاتفاق على المبدأ الأساسي لهيكل الأمن الوطني إلى الميثاق الأمني للتطوير المنسق لقوات الأمن الصومالية. وسيتطلب الإطار الجديد بعض الوقت كي يتم تشغيله تشغيلا كاملا.

ونرى أن القرار الذي اتخذه مجلس الأمن بأرجاء نظره في اتخاذ مزيد من الخطوات العملية الانتقالية للبعثة حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، هو بالتالي قرار حصيف جدا. لأن التهديد الذي تشكله حركة الشباب لا يزال بالغ الخطورة، والحاجة إلى بناء قوات الأمن الصومالية على نحو فعال لا تزال تحظى بأهميتها الاستراتيجية. وفي الوقت نفسه، يحدد القرار ٢٣٧٢ (٢٠١٧) جدولا زمنيا يقوم المجلس بموجبه بتعجيل النقل المهام من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى قوات الأمن الصومالية، فيما يتعلق بالمسؤولية الرئيسية عن الأمن.

وإعادة هيكلة البعثة من أجل حضور أقوى لأفراد الشرطة، حسبما تسمح به الظروف الأمنية، سيكون أيضا مفيدا لهذا الغرض.

وعلى مدى سنوات، ما برحت إيطاليا تدافع عن القيمة المضافة للشرطة الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في تحقيق الاستقرار في الصومال. ولذلك، فإننا نتطلع إلى مواصلة مناقشة تلك المسائل والمسائل الأخرى ذات الصلة المتعلقة بالصومال، وهو بلد سنظل ملتزمين تجاهه التزاما قويا، خلال الجلسة المشتركة لمجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بأديس أبابا في الأسبوع المقبل.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل الصومال.

السيد عثمان (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): أولا، أود أن أرحب باتخاذ القرار ٢٣٧٢ (٢٠١٧)، الذي يجدد ولاية

بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. أود أيضا أن أشكر المملكة المتحدة، بوصفها القائمة على الصياغة، على التفاوض بشأن القرار والصياغة.

أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لي للتكلم أمام المجلس اليوم. يشرفني أن أخاطب المجلس باسم حكومة الصومال الاتحادية. أود أيضا أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالممثل الدائم للصين على لإدارته لعمل المجلس خلال شهر تموز/يوليه.

بما أن المجلس قد جدد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي اليوم، أود أن أعرب عن امتناني للبلدان المساهمة بقوات في البعثة على إسهاماتهم الهائلة في الصومال خلال السنوات العشر الماضية. إن نشر هذه القوات قد هيأ المجال لإحراز التقدم السياسي، وبذل جهود الإغاثة الإنسانية وتطور مؤسسات الدول والمؤسسات السياسية في الصومال. وما من شك في أنه بدون دعمهم وتضحياتهم لما كنا قد أنجزنا ما أنجزناه خلال هذه الفترة القصيرة من الزمن.

بيد أننا ندخل الآن مرحلة جديدة من العملية الانتقالية. الرئيس محمد فارماجو ملتزم تجاه قوات الأمن الصومالية، وتحملها المسؤولية عن الأمن في الوقت المناسب، وتولي مهام بعثة الاتحاد الأفريقي وشغل مواقعها تدريجيا. لقد وضع رؤية واضحة للأمن القائم على المساءلة المتبادلة، جنبا إلى جنب مع شركائنا، خلال مؤتمر لندن بشأن الصومال الذي انعقد في أيار/مايو من هذا العام.

وستكون الشراكة عاملا أساسيا في نجاح عملية الانتقال. إن الصومال بحاجة إلى استمرار الشراكة مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي، فضلا عن الشراكة والدعم من الجهات المانحة من أجل مساعدتنا على تنفيذ هيكل الأمن الوطني الصومالي كي يتم بناء قطاع أمني فني وشامل للجميع قادر على توفير الأمن للصوماليين بحيث يعيشون حياتهم اليومية بدون التهديد الذي تشكله حركة الشباب، وفي الوقت نفسه توفير الأمن على الساحل والحدود.

وعلى الرغم من أن استمرار وجود بعثة الاتحاد الأفريقي سيكون ضروريا لضمان عدم انتكاس التقدم المحرز والمكاسب التي تحققت في السنوات العشر الماضية، ينبغي أن تجري عملية انتقال المهام المتفق عليها من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى قوات الأمن الصومالية على أساس الأوضاع القائمة، مع تحديد أهداف واضحة ومواعيد محددة تتصل بإصلاح القطاع الأمني، وأهداف مرحلية لهيكل الأمن الوطني الصومالي، على النحو الذي أقره المجلس الوطني للأمن في ٨ أيار/مايو ومن الأهمية بمكان أن تتم عملية انتقال المهام بحذر، مع استمرار التمويل الذي يمكن التنبؤ به لبعثة الاتحاد الأفريقي، حيث إن الانسحاب السابق لأوانه استادا لمواعيد نهائية مصطنعة وغير واقعية قد يعرض للخطر المكاسب الأمنية التي حققتها بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية، وقد يبعث برسالة خاطئة إلى عدونا، وهو حركة الشباب.

وتلتزم قيادة حكومة الصومال الاتحادية بوضع المبادئ التالية: تنفيذ التنسيق والتعاون الفعال فيما بين وكالات الاستخبارات العسكرية والشرطة والإدارة المدنية؛ إنشاء شبكة استخبارات المتكاملة؛ استخدام القوات صغيرة الحجم والمدربة تدريبا خاصا للضربات الدقيقة؛ ومواصلة تطوير مكافحة التمرد.

ختاما، أود أن أشكر مجلس الأمن على دعمه الثابت للتقدم المحرز في الصومال. وتتمثل رؤية الحكومة الصومالية في صومال متعافٍ بالكامل من كونه دولة منهارة ومحقق للسلام الدائم تماما. ولكفالة تحقيق هذه الرؤية، نحن نعمل جاهدين من أجل توفير الأمن والعدالة، مع الحفاظ على حقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد. ونتطلع إلى المرحلة الجديدة من العملية الانتقالية المفضية إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة بنظام يستند إلى صوت واحد للشخص الواحد في ٢٠٢١.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.